الأمم المتحدة

A/55/260 E/2000/108

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 August 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون

البنود ٩٤، و ١٠٢، و ١٠٨ من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

العولمة والاعتماد المتبادل

المراقبة الدولة للمخدرات

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠

٥ تموز/يوليه ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠

البنود ٢، و ٦، و ٧ (هـ)، و ٨ من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين؛ دور تكنولوجيا المعلومات في إطار اقتصاد عالمي قائم على المعرفة

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

التنسيق والبرامج والمسائل الأخرى: التعاون الدولي في ميدان المعلوماتية

تنفيذ قراري الجمعية العامة ٥٠/٢٢٧ و ٥٢/١٢ باء

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال الموقت للبعثة البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه بيان مجموعة السبعة الصادر عن اجتماع قمة كيوشو أوكيناوا، المعقود في أوكيناوا، اليابان، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (انظر المرفق).

---

* A/55/150.

210800 210800 00-59620 (A)
□□□□□□□□□□

وأكون ممتنا لكم إذا ما عملتم على توزيع الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٩٤، و ١٠٢، و ١٠٨ من جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين، ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠.

(توقيع) كيوتاكا أكاساكا
السفير
القائم بالأعمال المؤقت

مرفق للرسالة المؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة

بيان مجموعة السبعة

الاقتصاد العالمي

١ منذ أن اجتمعنا آخر مرة في كولونيا، زاد تحسن آفاق النمو في الاقتصاد العالمي، في ضوء تعزيز الأسس التي تقوم عليها البلدان الصناعية والاقتصاد العالمي بشكل أعم، ومع مواصلة اقتصاداتنا تحولها إلى نمط نمو أكثر توازنا ومن ثم أكثر استدامة، فضلا عن مواصلة تدعيم اقتصادات السوق الناشئة، بما في ذلك الاقتصادات المتضررة من الأزمة في آسيا وفي مناطق أخرى.

٢ وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة إلى اليقظة المستمرة وإلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لكفالة تحقيق نمو مطرد وقوي ومتوازن. ونحن متفقون على أهمية توجيه سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية في جميع بلداننا إلى تحقيق هذا الهدف، مع التركيز على الاستغلال الكامل لفرص الاستثمار التي جاءت بها التكنولوجيات الجديدة لزيادة معدلات النمو المحتملة.

٣ وعلى نحو أكثر تحديدا،

- في الولايات المتحدة وكندا، حيث لا يزال النمو قويا والبطالة منخفضة حيث تم تحجيم التضخم جيدا، ينبغي الاستمرار في توجيه سياسات الاقتصاد الكلي صوب الإبقاء على معدل نمو مستدام ومعدل تضخم منخفض، مع ضرورة العمل في الولايات المتحدة، على زيادة الادخار الوطني.
- وفي منطقة اليورو، حيث ازداد النمو تعززا والعمالة آخذة في الارتفاع، لا يزال من المهم اتباع سياسات اقتصاد كلي سليمة والأخذ بإصلاحات هيكلية فعالة وموجهة صوب توسيع الاستثمار، وزيادة فرص العمالة، وإمكانات الإنتاج.
- وفي المملكة المتحدة، حيث تعزز النمو، لا تزال العمالة في تزايد، وما برح التضخم منخفضا. وينبغي أن تظل السياسات الاقتصادية موجهة إلى بلوغ الهدف المحدد لمستوى التضخم، مع العمل في الوقت نفسه، على استدامة النمو والعمالة.
- وفي اليابان، حيث يظل الاقتصاد يبدي علامات إيجابية تدل على الانتعاش، رغم استمرار عدم اليقين، ينبغي أن تظل سياسات الاقتصاد الكلي داعمة لكفالة النمو

المحلي الذي يقوده الطلب. مع مواصلة الإصلاح الهيكلي لتعزيز الزيادة في إمكانات الإنتاج.

- ونحن نرحب بالانتعاش الذي بدا في العديد من اقتصادات السوق الناشئة فضلا عن ظهوره في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وفي بلدان نامية، بيد أننا نشدد على تحقيق مزيد من التقدم في إعادة تشكيل الهياكل التنظيمية والمالية وعلى أهمية سلامة الأوضاع الضريبية التحتية وهياكل الديون.

٤ - ونعرب عن القلق إزاء الآثار السلبية المترتبة على نمو الاقتصاد العالمي نتيجة للتطورات الأخيرة في أسواق النفط الخام العالمية. وفي هذا السياق، نشدد على ضرورة زيادة تثبيت أسواق النفط للمساعدة على كفالة النمو المطرد والازدهار في البلدان المنتجة للنفط والبلدان المستهلكة له على السواء.

تعزيز البنية المالية الدولية

٥ عقب سلسلة من الأزمات التي وقعت منذ عام ١٩٩٧، سعى المجتمع الدولي إلى تحقيق المزيد من الاستقرار في الاقتصاد العالمي من خلال دعم البنية المالية الدولية في ضوء التغيرات الجذرية التي طرأت على الساحة المالية العالمية، وخاصة بالنظر إلى الحجم والأهمية المتزايدين لأسواق رأس المال الخاص.

٦ كما نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن ونؤيد الخطوات الإضافية التي حددها وزراء ماليتنا في المجالات التالية.

٧ ولسوف نواصل العمل مع سائر أعضاء المجتمع الدولي لزيادة تعزيز البنية المالية الدولية.

إصلاح صندوق النقد الدولي

٨ ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يواصل الاضطلاع بدور محوري في السعي إلى تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وعلى الصعيد المالي باعتبار ذلك شرطا مسبقا هاما للنمو العالمي المستدام. وعليه أن يواصل تطوره من أجل مواجهة تحديات المستقبل. ويجب على الصندوق، بوصفه مؤسسة عالمية، أن يعمل في شراكة مع جميع أعضائه، بمن في ذلك أشدهم فقرا، وعلى أساس المصالح المشتركة. وفي هذا الصدد، فإننا نولي أهمية خاصة للتدابير التالية:

- **تعزيز مراقبة صندوق النقد الدولي بما يكفل اتقاء الأزمات:** ثمة حاجة لإجراء تحول نوعي كبير في طبيعة عملية والمراقبة ونطاقها في ضوء العولمة والتدفقات الكبيرة من رأس المال الخاص.

- **تطبيق قواعد السلوك والمعايير الدولية:** نحن مصممون على مضاعفة جهودنا وصولا إلى هذه الغاية، بما في ذلك ما يتم عن طريق إدماجها في مراقبة صندوق النقد الدولي.

- **إصلاح مرافق صندوق النقد الدولي:** للتكيف مع عولمة أسواق رأس المال، فنحن نعطي الأولوية لإحراز تقدم مبكر للتوصل إلى هيكل مبسط وقائم على أساس الحوافز لأنشطة إقراض صندوق النقد الدولي على النحو الذي حدده وزراء ماليتنا.

- **حماية موارد صندوق النقد الدولي وقدرته على الرصد بعد تنفيذ البرامج:** لا غنى عن تنفيذ تدابير الحماية المعززة وتعزيز قدرة الصندوق على الرصد بعد تنفيذ البرامج.

- **تعزيز أساليب الإدارة والمساءلة:** من الضروري أن يظل هيكل اتخاذ القرار في الصندوق ونظام تشغيله يقومان على المساءلة بالنظر إلى التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي.

- **تعزيز مشاركة القطاع الخاص في اتقاء الأزمات وحلها:** إننا نرحب بالمساهمة التي قدمها الدائنون الخارجيون من القطاع الخاص في تمويل برامج صندوق النقد الدولي الأخيرة، مما يؤكد أهمية تنفيذ النهج الذي اتفق عليه وزراء ماليتنا في نيسان/أبريل الماضي على أساس الإطار الذي رسمناه في كولونيا.

إصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف

٩ ينبغي أن يتمثل الدور الأساسي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في التعجيل بخفض حدة الفقر في البلدان النامية والعمل في الوقت نفسه على تحسين كفاءة المساعدات المقدمة وتفادي المنافسة مع تدفقات رأس المال الخاص. وينبغي لتلك المصارف أن تزيد مواردها المكرسة للاستثمارات الاجتماعية الجوهرية مثل خدمات التعليم والخدمات الصحية الأساسية، والمياه النظيفة، والمرافق الصحية. وينبغي للإطار الإنمائي الشامل وأوراق استراتيجية الحد من الفقر أن تصبح الأسس التي تقوم عليها البرامج التي تشعر البلدان المتلقية بالملكية الأصيلة لها.

١٠ وينبغي للدعم الذي تقدمه جميع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن يخصص باطراد استنادا إلى أداء المقترضين، وأن تراعي استراتيجيات المساعدة القطرية مراعاة كاملة بيئات تقرير السياسات لدى المقترضين، بما في ذلك المسائل المتعلقة بأساليب الحكم. كما ينبغي تعزيز عنصري الإدارة والمساءلة في المصارف أنفسها.

١١ ونحن نتطلع إلى قيام المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بدور قيادي في زيادة توفير السلع العامة العالمية، خاصة من أجل التدابير التي تمسّ الحاجة إليها لمكافحة الأمراض المعدية والطفيلية بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن تدهور البيئة.

المؤسسات العالية الاستدانة، والتدفقات الرأسمالية، والمراكز المالية الخارجية

١٢ إننا نشدد على أهمية تنفيذ التدابير التي أوصى بها منتدى الاستقرار المالي في آذار/مارس الماضي.

١٣ وفيما يتعلق بالمخاوف إزاء العواقب الممكنة لأنشطة المؤسسات العالية الاستدانة، فنحن متفقون على ضرورة التنفيذ الكامل للتدابير الموصى بها وعلى أنه يجري استعراضها للنظر فيما إذا كان الأمر يقتضي اتخاذ خطوات أخرى. ونلاحظ أن منتدى الاستقرار المالي قد نظر في مسألة التنظيم المباشر للمؤسسات العالية الاستدانة غير الخاضعة للضبط حاليا، ولكنه لم يصدر في هذه المرحلة توصيات بشأنها وإن كان قد شدد على أن التنظيم المباشر سيعاد النظر فيه إذا ما اتضح، عند الاستعراض، أن تنفيذ توصياته لا يبدد على النحو الكافي المخاوف التي جرى تحديدها.

١٤ ونحن نحث صندوق النقد الدولي على المسارعة إلى إجراء تقييمات على سبيل الأولوية للمراكز المالية الخارجية التي حددها منتدى الاستقرار المالي.

١٥ كما إننا متفقون على أنه لا يزال يتعين على كل بلد أن يعزز نظامه المالي، وأن يختار نظاما ملائما لسعر الصرف الأجنبي، وأن يحرر الحساب الرأسمالي بطريقة جيدة التدرج.

التعاون الإقليمي

١٦ نحن متفقون على أن التعاون الإقليمي، في إطار إشراف مكثَّف، يمكن أن يساعد على المساهمة في الاستقرار المالي بتعزيز إطار السياسات العامة على المستوى الوطني. والترتيبات المالية التعاونية التي تستهدف المستوى الإقليمي تكميل الموارد التي توفرها المؤسسات المالية الدولية دعما لبرامج صندوق النقد الدولي يمكن أن تكون فعالة في اتقاء الأزمات وحلها. وفي هذا السياق، نعلن عن ترحيبنا بالتطورات الأخيرة في آسيا وأمريكا

الشمالية. وفي سياق مؤسسي آخر، فإن آليات التكامل الاقتصادي والمالي، والتوحيد النقدي في أوروبا، تسهم بدورها في استتباب الاستقرار الاقتصادي والمالي للاقتصاد العالمي.

التقدم المحرز في المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون

١٧ الهدف الإنمائي الدولي المتمثل في خفض نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ هدف طموح. وهو يتطلب استراتيجية للنمو الاقتصادي مصحوبة بالسياسات السليمة في القطاع الاجتماعي بما يتيح لها أن تسهم في إنشاء حلقة إيجابية يتواتر فيها خفض حدة الفقر والتنمية الاقتصادية. ورغم أن تخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا يمثل إلا جزءا من هذه الاستراتيجية، إلا أنه جزء أساسي منها.

١٨ وفي السنة الماضية، اتفقنا في كولونيا على إطلاق المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتخفيف عبء الديون على نحو أسرع وتيرة وأوسع نطاقا وأعمق أثرا، بالإفراج عن الأرصدة لصالح خفض حدة الفقر. ونحن نرحب بالتأييد الذي لقيته هذه المبادرة من جانب المجتمع الدولي في الخريف الماضي.

١٩ ومنذ ذلك الحين، وفيما تدعو الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود، فقد أُحرز تقدم في تنفيذ المبادرة المعززة. وكما يرد في مرفق تقرير وزراء ماليتنا في مجموعة السبعة، الذي نشر اليوم، بشأن ''خفض حدة الفقر والتنمية الاقتصادية''، فإن تسعة بلدان (هي أوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوليفيا، وتنزانيا، والسنغال، وموريتانيا، وموزامبيق، وهندوراس) قد بلغت بالفعل نقاط اتخاذها القرار وبدأت تشهد ثمار المبادرة. وينبغي لجملة الديون التي خففت في إطار المبادرة عن كاهل هذه البلدان أن تتجاوز ١٥ مليار من دولارات الولايات المتحدة بالقيم الاسمية (أي ٨,٦ مليار دولار بالقيمة الحالية الصافية).

٢٠ ونعلن ترحيبنا بالجهود التي ما برحت تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لوضع استراتيجيات شاملة تخص تلك البلدان لخفض حدة الفقر عن طريق عملية تشاركية تشمل المجتمع المدني. ونشجع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي لم تفعل ذلك حتى الآن على الشروع في العملية بصفة عاجلة ومن ثم تجني فائدة كاملة من خفض الديون. على أنه يساورنا القلق لأن عددا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون باتت الآن متضررة من جراء صراعات عسكرية تحول دون خفض حدة الفقر وتؤخر تخفيف عبء الديون. ونحن نهيب بتلك البلدان أن تضع حدا لتورطها في الصراعات وأن تشرع بسرعة في العملية المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. كما أننا متفقون على تعزيز جهودنا لمساعدتها على التأهب والمبادرة بالدخول في عمليات تخفيف عبء الديون، وذلك بالطلب إلى وزرائنا المبادرة إلى

الاتصال بالبلدان الضالعة في الصراعات لتشجيعها على تهيئة الظروف الملائمة للمشاركة في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وسوف نعمل معا لكفالة وصول أكبر عدد ممكن من البلدان إلى نقاط اتخاذ القرار، تماشيا مع الأهداف الموضوعة في كولونيا، مع المراعاة الواجبة للتقدم في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والحاجة إلى التأكد من توجيه فوائد تخفيف الديون لمساعدة الفقراء وأشد الفئات استضعافا.

٢١ وفي هذا الصدد، نعلن عن ترحيبنا بقيام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإنشاء لجنة التنفيذ المشتركة، ونحث بشدة كلا من البلدان المثقلة بالديون والمؤسسات المالية الدولية على الإسراع في عملهما الرامي إلى تنفيذ المبادرة. وعلى المؤسسات المالية الدولية، أن تعمل مع المانحين الآخرين، على مساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في إعداد أوراق استراتيجية الحد من الفقر وأن تساعد على إدارة مواردها المالية بتوفير المساعدة التقنية لها.

٢٢ ولقد أكدنا مجددا التزامنا بتوفير ١٠٠ في المائة من تخفيض الديون فيما يتعلق بمطالبات المساعدة الإنمائية الرسمية، وها نحن نخصص من جديد ١٠٠ في المائة من تخفيض الديون للمطالبات التجارية الحائزة للشروط. ونحن نرحب بإعلان بعض البلدان من خارج مجموعة السبعة بأنها ستوفر بدورها ١٠٠ في المائة من تخفيض الديون، ونحث المانحين الآخرين على أن يحذوا الحذو نفسه.

٢٣ كما ننوه بالتقدم المحرز في توفير التمويل المطلوب من المؤسسات المالية الدولية من أجل التنفيذ الفعال للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونرحب بالتعهدات والمساهمات الأولية بما في ذلك تلك المقدمة إلى الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونؤكد مجددا التزامنا بالعمل في أسرع وقت ممكن على توفير الموارد التي تعهدنا بتقديمها. وفي هذا السياق، نقر بأهمية العدالة في تقاسم الأعباء بين الدائنين.

٢٤ وبالنظر إلى الأثر التدميري الهائل للحروب والأزمات، نناشد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي القيام باستعراض تدابير معززة، بما في ذلك استعراض للقواعد والنظم الوطنية، بما يكفل عدم استخدام ائتمانات التصدير المقدمة إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من البلدان النامية المنخفضة الدخل في أغراض غير إنتاجية. ونشجع المنظمة المذكورة على إنجاز هذا العمل ونشر النتائج بأسرع ما يمكن.

الإجراءات المتخذة لمكافحة إساءة استغلال النظام المالي العالمي

٢٥ لضمان الفوائد العائدة من النظام المالي المتسم بالعولمة، علينا أن نكفل عدم تقويض مصداقيته ونزاهته من جراء عمليات غسل الأموال، والمنافسة الضريبية الضارة، والمعايير التنظيمية الضعيفة.

٢٦ ونحن نرحب بتقرير وزراء ماليتنا في مجموعة السبعة الذي نشر اليوم عن ''إجراءات مكافحة إساءة استغلال النظام المالي العالمي'' ونؤيده بشدة، ونولي اهتماما خاصا للتطورات التالية:

- **غسل الأموال**: نحن نرحب بالأعمال الأولية التي قامت بها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية فيما يتعلق بغسل الأموال، التي نشرت الاستعراض الذي أجرته لقواعد وممارسات ٢٩ بلدا وإقليما، وقيامها بتحديد ١٥ من البلدان والأقاليم غير المتعاونة في هذا الشأن. وننوه مع الارتياح بإصدار الفرقة إخطارات لمؤسساتنا المالية الداخلية بأن تنتبه للأمر وتعزز تدقيقها في المخاطر المصاحبة للنشاطات والصفقات التجارية مع الأفراد أو مع الكيانات من البلدان والأقاليم الـ ١٥ غير المتعاونة. ونحن على استعداد لأن نسدي المشورة ونقدم، حسب الاقتضاء، مساعدتنا التقنية للكيانات ذات الولاية القضائية التي تلتزم بإدخال تحسينات على أنظمتها. ونحن مستعدون للعمل معا، حيثما يطلب إلينا وحسب الاقتضاء، لتنفيذ تدابير مضادة منسقة ضد البلدان والأقاليم غير المتعاونة التي لا تتخذ خطوات لإصلاح نظمها على النحو الملائم، بما في ذلك إمكانية وضع شروط على الصفقات المالية مع هذه الكيانات ذات الولاية القضائية أو تقييدها ووضع شروط على دعم المؤسسات المالية الدولية لها أو تقييده.

- **الملاذات الضريبية وغيرها من الممارسات الضريبية الضارة**: نرحب بتقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن التقدم المحرز في تحديد الممارسات الضريبية الضارة والقضاء عليها، وهو يتضمن قائمتين: بعض الكيانات المذكورة أعلاه التي تنطبق عليها معايير الملاذات الضريبية؛ والأنظمة التي يمكن أن تسبب الضرر داخل البلدان الأعضاء في المنظمة. ونرحب أيضا بالالتزامات المعلنة التي صدرت بالفعل عن بعض الكيانات المذكورة بالقضاء على الممارسات الضريبية الضارة ونحث جميع الكيانات السالفة الذكر على إعلان التزامات مماثلة. ونشجع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على مواصلة جهودها لمكافحة الممارسات الضريبية الضارة وبحيث يتسع حوارها ليشمل البلدان غير الأعضاء فيها. كما نؤكد مجددا تأييدنا

لتقرير المنظمة عن تحسين سبل الوصول إلى المعلومات المصرفية للأغراض الضريبية ونهيب بجميع البلدان أن تعمل بسرعة لتصبح قادرة على السماح بالوصول إلى المعلومات المصرفية وتبادلها لجميع الأغراض الضريبية.

- **المراكز المالية الخارجية:** فيما يتعلق بالمراكز المالية الخارجية التي لا تفي بالمعايير المالية الدولية، نحن نرحب بتحديد منتدى الاستقرار المالي لكيانات ذات ولاية قضائية بغرض تقييمها على سبيل الأولوية. ونرى من الضروري أن تقوم المراكز المالية الخارجية بتنفيذ جميع التدابير التي أوصى بها المنتدى لتحسين أنظمة الضبط والرقابة الضعيفة، ومن أجل القضاء على المنافسة الضريبية الضارة واتخاذ تدابير لمكافحة غسل الأموال. وفي هذا الصدد، نعطي الأولوية لثمانية مجالات حددها وزراء ماليتنا، وهي: التعاون الدولي، وتبادل المعلومات، وتحديد هوية العملاء، وإلغاء السرية المفرطة، والفحص الفعال للمؤسسات المالية، وتوفير موارد معززة من أجل الإشراف المالي والامتثال لتدابير مكافحة غسل الأموال، وتطوير القوانين المتعلقة بعمليات غسل الأموال، والقضاء على الممارسات الضريبية الضارة. وسوف نتخذ خطوات لتشجيع الكيانات ذات الولاية القضائية على القيام بالتغييرات اللازمة ولتوفير المساعدة التقنية حسب الاقتضاء. وفي الحالات التي لا تفي فيها هذه الكيانات ببعض المعايير ولا تلتزم بتعزيز مستوى امتثالها للمعايير الدولية، سنتخذ أيضا تدابير لحماية النظام المالي الدولي من العواقب الضارة الناجمة عن هذه الحالات من عدم الامتثال.

- **دور المؤسسات المالية الدولية:** إننا نحث المؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على مساعدة البلدان في تطبيق المعايير الدولية ذات الصلة، في سياق تقييمات القطاع المالي وفي وضع البرامج وتقديم المساعدة.

٢٧ ونشدد على الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة ضد إساءة استغلال النظام المالي العالمي على الصعيدين الوطني والدولي. ونحث بشدة أيضا على تحسين التنسيق ودعم الجهود الجارية في محافل دولية متعددة، وتسريع إجراءات المتابعة.

الأمان النووي/أوكرانيا

٢٨ إننا نعلن عن ترحيبنا بالقرار الذي اتخذه الرئيس كوتشما بإغلاق محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة. ونحن نواصل التعاون مع حكومة أوكرانيا من أجل التصدي للمشاكل المصاحبة للإغلاق الدائم لمحطة تشيرنوبيل المذكورة.

٢٩ ونؤكد مجددا التزامنا المعلن في مؤتمر قمة كولونيا بمواصلة دعمنا لخطة تنفيذ الستر الواقي. ونرحب بالنتائج التي تحققت في مؤتمر إعلان التبرعات في تموز/يوليه لكفالة التنفيذ الكامل للخطة. ونعرب عن تقديرنا لتبرع المانحين من خارج مجموعة السبعة.

٣٠ - كما نحث حكومة أوكرانيا على التعجيل بإصلاحاتها في قطاع الطاقة، خاصة تحسين جمع الأموال النقدية وعمليات الخصخصة، مما سيجتذب استثمارات قابلة للاستمرار ماليا إلى قطاع الطاقة. ونتطلع قدما إلى تلقي تقرير المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير في هذا الصدد، مؤكدين في الوقت نفسه التزامنا المتعهد به وفقا لمذكرة التفاهم بمساعدة أوكرانيا في إعداد وتنفيذ مشاريع الطاقة استنادا إلى مبادئ أقل التكاليف.